

النشاط السياسي للنخبة الجزائرية (طبقة المثقفين الأنطيليجانسيا)

في فترة ما بين الحربين 1919-1939.

The Algerian elite (the intelligentsia class)
in the interwar period 1919-1939

د. مجاهد يمنية *

قسم التاريخ وعلم الآثار

جامعة أحمد بن بلة 1 / الجزائر

medmina68@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/11/01 تاريخ المراجعة: 2021/11/10 تاريخ القبول: 2021/12/11

الملخص:

إن الفكرة الجوهرية لهذا الموضوع تندرج تحت إطار النشاط النخبوي خلال العشرينات والثلاثينات وذلك بظهور نخب عصرية عكس التقليدية التي اتسمت بالعنف، فالعصرنة هي في حد ذاتها توجي إلى الحوار ومسيرة الأحداث، وهذا ما تميزت به النخب العصرية التي هي مجموعة من "الشباب الجزائريين" الذين تثقفوا ثقافة فرنسية وتخرجوا من جامعات أوروبية مكتسبين منهجية مغايرة للحركات التي سبقتهم، وذلك بأسلوبها الحوارية الذي كان أقل إنارة بالنسبة للإدارة الاستيطانية.

إن البحث في موضوع النخبة الجزائرية ونشاطها السياسي يكتسي أهمية قصوى، كونه يعالج مسألة حيوية هامة، ولا زالت تنير الكثير من الجدل والنقاش، داخل الحقل السياسي في الجزائر.

*د. مجاهد يمنية، جامعة أحمد بن بلة 1- وهران

تأتي دراستنا لتسليط الضوء والوقوف على حقيقة هذه الفئة وتتبع مسارها السياسي، وإبراز علاقتها وتفاعلها مع باقي الاتجاهات السياسية، وعن مدى علاقتها بالمشروع الاستعماري من جهة أخرى.

تهدف هذه الدراسة الى توضيح الرؤية و الكشف عن مواقف النخبة المثقفة الجزائرية من التحولات والتغيرات التي شهدتها الساحة السياسية للنخبة الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1919-1939.

الكلمات المفتاحية: النخبة الجزائرية؛ إصلاحات فبراير 1919؛ فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين؛ النخبة الليبرالية؛ المشاريع الإصلاحية؛ المؤتمر الإسلامي؛ بلوم فيوليت.

Abstract :

The corê idea of This Tepic fulls Under the Framework of Elite activity dring the twenties and thirties, with the emergence of modern elites, in contrast to the traditional, which was characterized by violence.

French culture, and they graduated from European universities, acquiring a methodology different from the movements that preceded them, with their dialogue style that was less illuminating for the settlement administration.

The political field in Algeria.Our study comes to shed light and stand on the reality of this group and follow its political path, and to highlight its relationship and interaction with the rest of the political trends, and the extent of its relationship with colonial projects on the other hand. The transformations and changes in the political arena of the Algerian elite in the period between the two wars 1919-1939.

Keywords : Algerian elite; reforms of February 1919; birth of the Algerian Muslim deputies Federation; liberal elite; reform projects. the liberal elite; Islamic Conference; Bloom Violet.

إن أهم مميزات فترة ما بين الحربين العالميتين بروز الحركة الوطنية الجزائرية بكل اتجاهاتها الحزبية السياسية وجمعياتها الدينية والثقافية، ومنظماتها الاجتماعية والنقابية، كون أن الحركة الوطنية تجلت بمعطيات جديدة فيما يخص طرح "المسألة الجزائرية" وظهرت صلابة هذه الأحزاب والمنظمات والجمعيات بتطوير إيديولوجيتها وفلسفاتها بتناولها هذه المسألة، وبدخولها ميدان الصراع السياسي والثقافي داخل المجتمع الجزائري.

لقد شملت هذه المعطيات العديد من المحاور والأفكار المتمثلة في ضغط الحركة الوطنية الجزائرية المتمثل في تجدد الثقافة الوطنية الإسلامية وذلك مع تأسيس ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي عملت على بعث النهضة الوطنية والثقافية، صراع الأحزاب والمنظمات السياسية بطرحها للمسألة الجزائرية من خلال مطالبهم في أشكال مختلفة، من محافظة وإصلاحية معتدلة، وليبرالية مندمجة إلى استقلالية منفصلة.

إلى جانب انتصار الجبهة الشعبية اليسارية ومجيئها إلى الحكم، مما سبب تغيير المناخ السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري المسلم كانعقاد مؤتمر الإسلامي الجزائري واعتباره تجربة ومحاولة أولى تجمعت فيها كل الاتجاهات الرئيسية والأحزاب السياسية. وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما الدور الذي لعبته النخبة الجزائرية بعد إصلاحات فبراير 1919؟ وما هي التغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني؟ وما هو موقف النخبة من المشاريع الفرنسية الإصلاحية؟.

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا منهجية بحث قائمة على التحليل والاستنتاج مع احترامنا للتسلسل الزمني الذي فرضته علينا الفترة الزمنية المحددة في دراستنا وتبعية التطورات التي مرت بها النخبة الجزائرية معتمدين على مجموعة من المصادر والمراجع. إن تجربة تكتلات الأحزاب والمنظمات الوطنية بظهور اتجاه التحالف السياسي والثقافي وبروز التيار الوطني على مسرح الصراع السياسي، إضافة إلى الظروف العالمية

الصعبة، وأثرها داخليا بالنسبة للإدارة الاستعمارية والمجتمع الأوروبي من جهة، ورد فعلها العنيف ضد الحركة الوطنية من جهة ثانية.

من مميزات فترة العشرينات والثلاثينات ظهور نخبة عصرية ممثلة في مجموعة من "الشباب الجزائريين" الذين تثقفوا ثقافة فرنسية وتخرجوا من جامعات أوروبية مكتسبين منهجية مغايرة للحركات التي سبقتهم، تحت إطار النشاط النخبوي وبأسلوبها الحوارية الذي كان أقل إنارة بالنسبة للإدارة الاستيطانية.

قبل الخوض في الموضوع يجرد بنا أن نعرف بالنخبة الجزائرية

1-التعريف بالنخبة الجزائرية:

هي كتلة منافسة للمحافظين حيث كان لأعضائها برنامجهم ونظرياتهم الخاصة في السياسة الجزائرية، كانوا طموحي ومتفتحي العقل، لذلك فهم جديرون باهتمام خاص نظرا لدورهم الهام في دفع القضية الوطنية خلال عهد النهضة.

في سنة 1911 أراد عضو في جماعة النخبة أن يعرف جماعته فقال إنها "ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادري بأعمالهم، أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين".

أما المستعرب الفرنسي جورج مارسسي "GEORG MARCE" الذي كان مديرا للمدرسة الجزائرية الإسلامية بتلمسان، فلم يتفق مع هذا التعريف للنخبة، فهو لا يعتبرها تلك الأقلية من الموظفين والمحامين، والصحافيين والمعلمين، ولكن أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية والذين يعرفون في نفس الوقت عن مؤلفي العصر الإسلامي الذهبي وعن كتاب التراث الفرنسي (سلوى لهلاي، 2013: ص 67-69).

وقد عبر "علي مراد" عن رأي شبيه بهذا في تعريفه للنخبة الجزائرية إذ قال بأنها جماعة يحسنون اللغتين، وينتمون إلى الطبقة المثقفة، أي تلك الجماعة التي درست كلا من الحضارة العربية والفرنسية (علي مراد، 2007: 53).

ومعظم الكتاب يتفقون على أن النخبة الجزائرية كانت بطيئة في الظهور وصغيرة في العدد، وقد ظهرت هذه الطبقة في أواخر القرن التاسع عشر، فالكاتب

الفرنسي بوسكي "BOSQUE" يصف طريقة ظهور النخبة بأنها كانت "مؤلمة" و "بطيئة" كما قال الكاتب الفرنسي "ألود" سنة 1907 بأنه لا يوجد في الجزائر أكثر من 450 مثقفا جزائريا (محفوظ قداش وجيلالي صاري، 2012: 21-22).

ولم يكن تكوين جماعة النخبة محل اتفاق بين الكتاب، فأعضاء هذه الطبقة كانوا يعتبرون أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن أغلبية ناقصة تتكون من فلاحين جهالة، ومرابطين خرافيين، وعلماء رجعيين لكي يشمل المترجمين والمحامين، والأطباء والمعلمين، والقضاة، والصحفيين، وبعض التجار، والعمال الزراعيين، والطلبة ويفضل آخرون أن لا يطلقوا اسم "النخبة" إلا على الفئات الست الأولى (سعد الله أبو القاسم، 1983: 167).

ويبدو أن الفرق قد جاء من سوء فهم عبارة "النخبة" فالذين أضافوا إلى القائمة بعض التجار. والعمال الزراعيين وأصحاب المهن الأخرى كانوا يتحدثون عن الطبقة الوسطى الجزائرية عموما، بينما أولئك الذين ينعتون النخبة بأنها بعض الأطباء، والمحامين والصحافيين كانوا يتحدثون عن الجماعة الجزائرية ذات الثقافة الفرنسية.

إن جماعة النخبة لم يتبنوا أفكار الغرب، ووسائل عيشه، وطريقته في العمل... والثقافة وتعليمه "فقط بل أيضا أرادوا أن يحولوا المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوروبي لتعليمهم فقد الشعور بأنهم قطعوا من بقية المجتمع الذي كان غريبا عنهم. ولكن جماعة النخبة واصلوا نضالهم، فبعد أن أضاعوا لغتهم وعادات، واحترام وصدقة مجتمعهم أداروا وجوههم نحو الحياة الأوروبية. لذلك تزوجوا في كثير من الأحيان بفرنسيات، وتكلموا اللغة الفرنسية وأرسلوا أطفالهم إلى المدارس الفرنسية، محاولين أن يخرجوهم على الطريقة الفرنسية، غير أن جماعة النخبة لم يكونوا مجرد عامل سلبي في عهد النهضة الجزائرية، بل كانوا شغوفين في أن يلعبوا دورا قد يجعل المجتمع الجزائري التقليدي والمتخلف مجتمعا حديثا متقدما (سعد الله أبو القاسم، 1983: 178).

كان أعضاء النخبة جزائريين مثقفين ثقافة غربية، عارفين بالسياسة وأمورها ومطلعين على أحوال أصحابها وأساليبهم، كما كانوا لا يجهلون مأساة المسلمين في

الجزائر ومدى تأثير القوانين الاستعمارية عليهم، حاسين بهمومهم وألامهم (مناصرة يوسف، 1988:9).

لقد كانت النخبة تتكون من مجموعة من المعلمين، الصحفيين، المحامين، الأطباء، المؤرخين، ورجال المسرح (Dgeghloul Abdelkader, 1988:4).

2-النشاط السياسي الوطني للنخبة الجزائرية

- مجيء إصلاحات 1919 والتنمية السياسية:

مثل قانون فبراير 1919 حجر الزاوية في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، إذ أنه لأول مرة منذ قانون الجنسية الصادر في 14 جويلية 1865 ساناتوس كونسولت (Sinatus Consulte) أصبح هناك مشروع يناقش ويحدد لوضعية الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية، وحق التصويت وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، إذ أنه بفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية جاء قانون 1919 أخيرا ببعض المبادئ الخاصة بالعلاقات الجديدة.

إذ يحمل أحد أقسام قانون 1919 عنوان "عن كيفية تجنس الأهالي الجزائريين بالجنسية الفرنسية" وبناء على هذا القانون الجديد فإن الجزائري يستطيع أن يرقى إلى حالة مواطن فرنسي عند طلبه، وإذا توفرت فيه الشروط التالية: عمره 25 سنة غير متزوج، لم يحكم عليه بجريمة وأن يكون قد أقيم في بلديته سنتين على الأقل.

وكانت هذه الشروط عائق أمام الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية شريطة أن يتوفر على الأقل شرط واحد من هذه الشروط التي تتجسد في الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية، معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، ملكية بعض الممتلكات، التوظيف من السلطة الفرنسية أو قرض أجرة التقاعد منها، الانتخاب للشغل عام، الحصول على وسام فرنسي وعمره 21 سنة مولود لأب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية.

وهناك قسم آخر من هذا القانون: "النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين". وقد نص هذا على أن الجزائريين الذين لا يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر أعضاء منتخبون (Kaddache Mahfoud, 1980:42-45)، كما نص على أن المستشارين

الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء مجالس البلدية ومساعدتهم، ومن جهة أخرى منع الجزائريين المسلمين من التفرنس (القياد، الأعوان، الباشوات...) (مهديد إبراهيم، 1986).

كانوا قد أصبحوا ممنوعين من تولي منصب انتخابي بالإضافة إلى مركزهم المعين وبناء على القانون الجديد فإن الرعايا الجزائريين الذين لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية سيُسمح لهم بتقليد بعض الوظائف تحت شروط محددة.

أما بخصوص قضية التمثيل النيابي فإن القانون 1919 لم يأتي بأي تغيير هام، وكل ما نص عليه هو توسيع القسم الانتخابي الخاص بالأهالي بحيث أصبح عدد المنتخبين حوالي 400.000 ألف بدل من 15.000، و نص على أن عدد الجزائريين في المجالس العمالية (département) يجب أن لا يتجاوز ربع جملة الأعضاء في كل المجالس، أما الأرباع الثلاثة الأخرى فهي فرنسية. أما المصوتون الجزائريين فقد اشترط فيهم أن يكون عمرهم أكثر من 21 سنة وأن لا يكون قد حكم ضدهم القانون الفرنسي. إن قانون 1919 كان غير ديمقراطي في الروح وفي الحرف فالأعضاء الجزائريين رغم أنهم كانوا يمثلون بربع جملة الأعضاء، إذ أن الانتخابات البلدية المختلطة كانت بطريقة غير مباشرة عنه في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

إن هذا القانون كان محل انتقاد من النخبة الجزائرية، إذ عبرت الجريدة الوطنية "الإقدام" التي كانت عندئذ حديثة الصدور، ففي إحدى افتتاحياتها يقرأ المرء مايلي: "رغم أن الإصلاحات قد خطت خطوة أمامية بخصوص المشكل المتعلق بالأهالي فإن العمل الذي وضعت خطوته العريضة قبل الحرب مازال باقيا على حاله".

وقد كتب الأمير خالد -حفيد الأمير عبد القادر- مقالا في جريدة الأخبار التي توجهها الحكومة العامة الفرنسية معارضا فيها فكرة التجنيس بالتخلي عن الهوية الجزائرية الإسلامية.

أما أعضاء النخبة فقد شعروا بخيبة أمل بخصوص قانون 1919 فإنهم كانوا يأملون بخدمتهم في الجيش الفرنسي، وبالتعبير عن ولائهم لفرنسا فإن هذه الأخيرة ستعوضهم بكرم فتمنحهم كامل الحقوق السياسية والمدنية كمواطنين فرنسيين، ولكن داخل إطار قانون الإسلامي الذي كان بلا جدوى.

بينما الكولون فقد وجدوا هذه الإصلاحات شيئا عظيما لا طاقة لهم بقبولها وقد ظنوا أن الإصلاحات الجديدة بمشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء المجالس البلدية قد يعني في النهاية انتصار الحركة الوطنية الجزائرية ومعنى ذلك ضياع امتيازاتهم، فلهذا رفضوا هذه الإصلاحات (Kaddache Mahfoud, 1980:42-45)، حيث طالبوا في المؤتمر المنعقد في 1919 بإلغاء هذه الإصلاحات.

فيما اعتبرت النخبة الفرنسية أمثال الكاتب "ليونار" الذي كان من المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي قانون 1919 من أهم الإجراءات التي كان مقدر لها أن تربط الأهالي الجزائريين شيئا فشيئا بعدلنا الحضاري في الجزائر.

كما اعتبر المؤرخ الاشتراكي شارك اندري جوليان هذا القانون أهم تشريع قبل دستور 1947، ولكنه انتقده لوضع العراقيين أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، أما الكاتب روبر غوتي فقد استنكره لأنه لم ينص على إنشاء أية سلطة تؤكد مراقبة باريس للسلطات المحلية في الجزائر، وبالإضافة إلى ذلك غوتي قد قال أن قانون 1919 لو يوجد أية طريقة لدمج الجزائري في فرنسا.

لكن أندري نوشي (André Nouschi) الذي هو فرنسي يساري، قال أن قانون 1919 قد منع الجزائريين الاستفادة من الحقوق السياسية للأسباب التالية:

- إن قانون 1919 لم يلغي قانون الأهالي، وبالتالي تستطيع الإدارة الفرنسية أن تستعمله ضدهم في أي وقت.
- إن الشرط المتعلق بالإقامة منع الجزائريين المنتقلين أو المهاجرين إلى فرنسا من التصويت.
- إنه كان في صالح أولئك الجزائريين الذين كان لهم عواطف قوية نحو الفرنسيين، ولاسيما الجنود السابقون والإقطاعيون.
- إن المدعي العام للجمهورية الفرنسية أو الحاكم العام الفرنسي للجزائر يستطيع أن يؤثر على القرار المحاكم المدنية، التي كانت مكلفة بالنظر إلى مطالب الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية.

3- دور الأمير خالد في المجال الإصلاحي 1919-1924:

رأى الأمير خالد نجمه يعلو عند نهاية الحرب العالمية الأولى بالنظر إلى أنه كان من نسل الأمير عبد القادر بطل القرن التاسع عشر الجزائري، وعارفا بالحضارة الإسلامية والأوربية ومحاربا قديما قضى زمن الحرب على الجبهة الأوربية. إذ أنه اعتمادا على ذكرى جده الأمير عبد القادر التي لا تنسى، وعلى أخبار عمه الأمير عبد المالك المثيرة في الغرب، وعلى الحركات القومية في أوربا والشرق الأدنى، ثم على وجود فراغ في القيادة بالجزائر، قرر الأمير أن يدخل المعركة السياسية وأن يصبح المتحدث الرسمي باسم الحركة الوطنية الجزائرية، وزعيما ليس في الجزائر فقط بل في العالم الإسلامي دخل خالد الميدان السياسي الجزائري وفرض نفسه كلسان حال "الشباب الجزائريين" وأعطى لعمل هؤلاء قوة جديدة وسيما توجيهها أكثر وطنية، رفض التجنس بشدة عن الشخصية الإسلامية، وبالتالي رفض الإدماج باسم الإسلام، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تشك في عمل الأمير خالد وتعتبره زعيم للوطنية الجزائرية، إذ أن الأمير في 1919 رأى أن الأقلية المنتخبة لا يمكنها أن تغير شيئا من الوضع السياسي في الجزائر لأنها فقدت أهميتها أمام الأغلبية الساحقة، كون أن نشاط "الشباب الجزائريين" تبرمج حول إعطاء الجنسية الفرنسية والسماح للمثقفين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي.

في 1917 شارك الأمير خالد مع إخوانه التونسيين في مؤتمر "رابطة حقوق الإنسان" بباريس وطالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ بدون التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية (سعد الله أبو القاسم، 1983: 371-393).

وزاد من نشاطه في 1919 حين طالب مع إخوانه بتشكيل وفد جزائري لحضور "مؤتمر السلام"، الذي انعقد في باريس، وبالفعل تكوّن وفد متكون من خمسة أعضاء ومن بينهم الأمير خالد. وتوجهوا في ماي 1919 لتقديم مطالب الوفد الجزائري إلى المؤتمر ونجح الأمير خالد في 19 ماي 1919 بتسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي ويلسون بواسطة أحد المرافقين للرئيس وهو جورج ب. نوبل (George.B.Noble)، ونتيجة موقفه اعتبره الفرنسيين زعيم للوطنية خاصة بعد تقديمه لهذه المطالب، ومن بينهما "حق الشعوب في تقرير مصيرها" طبقا لمبادئ ولسن الأربعة عشر، مستعرضا

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المضطهدة التي كانت تستعملها فرنسا ضدهم (محمد الطيب العلوي، 85: 1994-90) (بوحوش عمار: 119-228)، هذا ما أدى إلى تخوف والي الجزائر لو فيبور (Le Febure) من إستراتيجية الأمير خالد المتمثلة في توحيد الوطنيين حثهم على تكوين حزب إسلامي استطاع أن يخلق تفرقة بين الأمير خالد وحركة الشباب الجزائريين من جهة وتشتيت المثقفين من جهة أخرى، فقد أثار المسألة الواردة في قانون 6 فيفري 1919 المتعلقة بارتباط الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وهنا انقسم أعضاء الشباب الجزائريين حول هذا الموضوع كونه أنه كل من ابن تامي والمحامي بوضربة والأستاذ وصالح متجنسين بالجنسية الفرنسية (محمد الطيب العلوي، 1994: 85-90) رغبة في الحصول على أكثر عدد تمثيلي في المجالس المالية الجزائرية عكس الأمير خالد الذي انسحب من حركة الشباب الجزائريين كونه كان يريد تجنس فرنسي ولكن ليس بمعزل عن الهوية العربية الإسلامية، وشاطره في الرأي كل من الحاج موسى والمهندس قايد حمود مدير جريدة "الإقدام" وهذا ما أدى إلى اكتسابهم لتأييد جماهيري الرفض التخلي على الإسلام وساعده الحظ في انتخابات نوفمبر 1919 حيث حقق انتصار على الدكتور ابن تامي 925 صوت مقابل 332، إلى أن ابن تامي لم يقف مكثف الأيدي بل قدم شكوى بمساعدة والي الجزائر وكن أن فرنسا تسانده فألغيت الانتخابات (مناصيرية يوسف، 1988).

في انتخابات 1920 تمكن الأمير خالد للمرة الثانية بتحقيق 7000 صوت للحصول على مقعد في المجلس المالي ومقعد في المجالس العامة مقابل منافسه زروق معي الدين الذي تحصل على 2500 صوت (103-105: Kaddache Mahfoud, 1980)، واستطاع أن يهزم كذلك الدكتور تامزالي بحصوله على 2500 صوت مقابل 256 صوت وبذلك تحصل على مقعد في المجلس العام ومقعد في المجلس المالي فحاول خالد بتطبيق برنامجه الإصلاحية الذي يقوم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الوظائف، إلا أنه أدرك في آخر المطاف أن كلمته غير مسموعة فاستقال. إلا أن زملاءه أقنعوه بدخول في انتخابات جزئية مستشارين وبالفعل نجح أمام خصمه زروق الذي يعمل بتواطؤ مع والي الجزائر، إلا أن الأمل ظل باقيا وخاصة بعد مجيء حاكم عام جديد وهو ستيق (T.Steeg)، إلا أنه خيب آمال الجزائريين بمشاركتهم وتمثيلهم في البرلمان

الفرنسي، وحين وصول اللجنة الفرنسية إلى الجزائر لدراسة الإصلاحات السياسية في البلاد قام السيد بلول أحمد بتقديم عرض مفصل عن الوضعية السياسية والاقتصادية السائتين في الجزائر، وكانت هذه اللائحة قد أعدت من قبل قايد حمود ووافق عليها جميع الأعضاء المسلمين في المجلس المالي 31 ماي 1921.

واقترحوا على اللجنة بتمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي إلا أن اللجنة خيبت آمالهم (سعد الله أبو القاسم، 1983: 371-393)، وبما أن شخصية الأمير خالد كانت قوية فلم ييأس بل زاد قوة بعد مقابلة للرئيس الجمهوري ميليراند (Millerand) في مسجد سيدي عبد الرحمن بالجزائر وعرض عليه من جديد بتمثيل برلماني للمسلمين، لكن الرئيس الفرنسي الذي جاء ليطمئن الأوربيين بأن مستقبلهم مضمون في الجزائر أعطى إجابة مهمة للأمير بتأني وانتظار قطف إصلاحات 1919. أثارت هذه المقابلة فوضى داخل المجتمع الفرنسي لكن الأمير خالد لم يأبه لذلك وقرر القيام بالمبادرة في 20 ماي 1921 خلاصتها هي عدم موافقتهم على أي تعديل في الدوائر الانتخابية إلا بشرط تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي ورفع عدد ممثليهم في المجالس العامة.

شهدت حركة الأمير خالد في عام 1922 نشاط ملحوظ أسس فيها الأمير "جمعية الأخوة الجزائرية" (مناصرية يوسف، 1988) التي كان هدفها استخدام الوسائل التي تمكن الجزائريين من الدفاع عن حقوقهم ومن تحسين حالتهم المادية كانت أو السياسية أو الثقافية، إلا أن خطبه ومحاضراته جعلته يقع في عاصفة هوجاء إذ أنه ازدادت المضايقات عليه، ورغم هذا لم ييأس إذ كتب في جريدة إيطالية "الأمة" في 10 جوان 1922 وقال أن الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على إحياء الضمير الإسلامي، وأن الأمة الإسلامية أصبحت تسيرها لجنة سرية وأنه يستحيل على الحكومات المحلية أن تراقب هذه الحركات التي تطلق آسيا وإفريقيا لأن هذه المسؤولية تحمّلها قادة عظماء يعملون طبق خطة تنموا مع الزمن، وإن هذه الحركة في معتقد هؤلاء القادة ليست حركة دينية وإنما هي سياسة بحثه لأن هدفها الوحيد هو استقلال الدول الإسلامية.

لقد هاجمت الجرائد الفرنسية جريدة "الإقدام" كونها سبب الصراع المرير، فأعلنت جريدة الإقدام الصادرة بتاريخ 6 أفريل 1923 عن استسلام الأمير وأن جريدته

المذكورة سوف تتوقف عن الصدور، وأكد ذلك الأمير في نفس الشهر أنه اعتزل السياسة.

إذ نفي الأمير خالد من الجزائر في شهر جوان 1923 بتهمة معاداته للحكومة الفرنسية وإثارته للمشاكل الإدارة الفرنسية وبذلك ترك الساحة للاتجاه الليبرالي ليتصدر زعامة الحركة الوطنية في الجزائر.

إلا أن هذا الاعتداء بالنفي لم يزد الأمير إلا تمسكا بمبادئه وحدة مواقفه ضد فرنسا ومحاربتها في عقر دارها، إذ أنه في 1924 اتصل بالمهاجرين المغاربة اللذين كانوا يتابعون الأحداث، كما عقد اتصال بالعمال الجزائريين، ومؤتمرات صحفية ومحاضرات يقدم فيها الأعمال الاستبدادية التعسفية التي كان يطبقها المستعمر في الجزائر ووصف الحالة المأساوية التي كان يعانيها المسلمون الجزائريون.

بعد انتصار اليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية بعث الأمير رسالة إلى السيد إيدوار هيريو عام 1924 (محمد الطيب العلوي، 1994: 85-90) ضمنها ملخص برنامج الجديد في عشر نقاط أهمها ضرورة تمثيل الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والمسؤوليات.

إلا أن الرئيس الفرنسي خيب آمال الأمير كونه لم يتغير عن سابقه، كما أنه بعد 1925 ينتهي العمل السياسي للأمير كون أن الحكومة الفرنسية قد سلطت عليه كل غضبها ووجهت له عدة اتهامات، واتخذت ضده عدة إجراءات، فنسبت له تأييد ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي، والمساهمة في إرسال البعثة التي زارت الجزائر سنة 1924 والتي ربط الفرنسيون اتجاهها بالتيار الشيوعي، وطموح الأمير كله تحطم أمام اعتقاله وهو يتجه إلى إيطاليا إذ حكمت عليه ستة أشهر سجن، ولما نقل إلى المحكمة في أكيس آن بروفانس في السنة التالية صرح أمام المحكمة في 26-09-1925 قائلا بأن الحكومة الفرنسية أجبرته على الإقامة في الإسكندرية وخصصت له مرتبا بشرط أن يلتزم بالإقامة هناك، وقد أكدت هذه المحكمة براءة لأنه كان يحمل جواز سفر سلمته له السلطان الإنجليزية في مصر، إذ أن هذا الأخير كان متوجها إلى بلاد ليست عربية وبقي منفي في سوريا إلى أن وافته المنية في 9 جانفي 1936 (قداش محفوظ- صاري الجيلالي: 52-54).

4- النشاط الآخر من النخبة الليبرالية:

-فرحات عباس وابن جلول:

إن ميلاد هذا الحزب يربطه بعض الكتاب بانتخابات 1919 ففي ذلك التاريخ انقسمت كتلة النخبة إلى جناحين سياسيين يناديان بأهداف مختلفة، فالليبراليون الذين كانوا يشغلون قسما كبيرا من النخبة نشدوا باسم الجزائر في فرنسا عن طريق التجنس الجماعي بقطع النظر عن القضية الدينية، إذ أنهم نادوا بالتعلم الفرنسي وإتباع طريقة الحياة الفرنسية وبالمساواة التالية مع الفرنسيين وبرنامج معتدل لبعض الإصلاحات الأساسية، ولكن نظرا لموقفهم الموالي للفرنسيين خسر الليبراليون الانتخابات، وقد رفض هذا الحزب التكيف كطريقة والوطنية كهدف، وهذه الصفة هي التي ستشكل فيدرالية المنتخبين تأسست في 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة، فبين 1919-1927 لم تكن هناك منظمة رسمية تمثل مصالح هذه الجماعة، إذ أن أعضاء هذه الكتلة كانت تختارهم الإدارة الفرنسية ثم يوافق عليهم أو ينتخبهم قسم انتخابي جزائري إذ أنه ابتداء من 1919-1922 بدأ الليبراليون في التقهقر فالزعامة كانت أخذها منهم الجناح اليساري من النخبة وهو الحزب الإصلاحي الذي كان تحت قيادة "الأمير خالد"، فالليبراليون وجدوا أنفسهم محل شك من قبل الجزائريين كونهم متورطين مع فرنسا ضد الحركة الإصلاحية (سعد الله أبو القاسم، 1983: 371-380).

لقد اجتمع الليبراليون حول جريدة "التقدم" المؤثرة التي كان يحررها الدكتور "ابن تامي" وانضم آخرون منهم إلى جماعة ذات ثقافة أوروبية عالية تسمى نفسها "المتواضعون" وهم الذين كانوا يصدرون مجلة (les voix des humbles) "صوت المستضعفين" لقد كانت هذه الجماعة تنادي بتحرير الجزائر بالمدراس والمطالبة بالمساواة في الحقوق، لكن الليبراليون كانوا يأملون في فرصة يظهرون خلالها من جديد لكي يستأنفوا دورهم السياسي والاجتماعي النشط ويربطون المسافة التي تفصل الجزائر عن فرنسا، وقد حانت الفرصة لهم في 1923 حين نفت الإدارة الفرنسية الأمير خالد، أما الكولون قاموا بانتخابات مشكوك فيها في 1924 حيث ألغوا القائمة الإصلاحية لصالح الليبراليين، أما الفرصة اللامعة الأخرى بالنسبة للحزب الليبرالي فقد كان تعيين رجل يساري فيوليت (Viолlette) (Ahmed Masas, 1979) سنة 1925 كحاكم عام

للجزائر وقد ظن الليبراليون أن فيوليت يستعمل مناسبة الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر كنقطة انطلاق ثم سياسة واقعية وإنسانية بدلا من استعمارية في الجزائر حيث تصور لهم أن فيوليت كان قد تولى عن منصبه سنة 1927 لأن الكولون لم يحب السياسة الموالية للجزائر.

كان الليبراليون يضمون بالإضافة إلى الدكتور "ابن تامي" بعد المثقفين مثل: الحاج الزناتي الفاسي، فرحات عباس والدكتور ابن جلول، ولقد لعب هذان الأخيران دورا نشيطا خلال الثلاثينات، أما خلال العشرينات فكان كل منهما باحثا عن مستقبله. لقد كان فرحات عباس صيدليا، وفي سنة 1926 أنتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر العاصمة، وتحت اسم مستعار كمال ابن سراج نشر سلسلة من المقالات في جريدة التقدم التي كان يحررها الدكتور ابن تامي، وفي سنة 1931 جمع عباس هذه المقاولات ونشرها في كتابه "الشباب الجزائري" الذي أثار جدلا بإضافة إلى وجود الدكتور ابن جلول الذي لعب دور في الانتخابات المحلية والصحافة، وسيكون في الثلاثينات زعيم الليبراليون مع برنامج شبيه بذلك الذي وضعه الأمير خالد خلال العشرينات (سعد الله أبو القاسم، 1983: 371-380).

إن برنامج الليبراليين كان في ملامحه معتدلا لا يتميز بطابع المساواة إذ تنحصر مطالبهم القصوى في:

- احترام الحضارة الإسلامية
- التخلي عن نظرية الامتيازات العنصرية
- المساواة في الحقوق السياسية
- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث عن طريق جماعة النخبة لا عن طريق الفرنسيين.
- إن الجزائريين كاليابانيين يطمحون في وضع أنفسهم في المدارس الأوروبية دون أن يفقدوا حضارتهم الخاصة.

وكانت رسالة الليبراليين هي إقناع فرنسا أن تجعل من الجزائر وباريس ملتقى المثقفين العرب حتى تساهم في بناء العالم الإسلامي، ومن تم يطالبون بإلغاء التمييز

العنصري، وتحقيق المساواة بينهم وبين الفرنسيين في الحقوق والواجبات (إبراهيم العسكري: 40-43).

لقد كان لتحديد الهجرة الجزائرية على فرنسا سنة 1924 رد فعل كبير بين الليبراليين لذلك وجهوا احتجاجات مختلفة من المجالس المحلية ضد هذا الإجراء الظالم مطالبين بإلغاء القيد الجديد، وأعلنوا في الصحافة أن القيد له صبغة عنصرية وأنه لم يراع الحالة الاقتصادية للجزائر وأنه كان ضد قانون 14 جويلية 1914 الذي أكفى مثل هذا القيد، أعلن الليبراليون أن هذا الإجراء سيكون له عواقب وخيمة وأنه يمكن أن يحطم السمعة الفرنسية في الجزائر.

ومن بين الأحداث الهامة في حياة الليبراليين خلق منظمتهم الرسمية فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين، ففي 11 سبتمبر 1927 اجتمع في العاصمة حوالي 150 شخصا متهم تحت رئاسة بومدين الذي كان في بلدية الجزائر لغيبه الدكتور ابن التهامي، وقد أوضح الليبراليون أن ثقافتهم الفرنسية تجبرهم على بقاءهم مخلصين لفرنسا التي جاءت لهم بالحضارة، كما وعد الليبراليون باحترام السلطات الفرنسية في الجزائر، وف نفس الوقت وافق الليبراليون على لائحة هامة تحتوي على مطالبهم من فرنسا وعينوا وفدا من ثلاثين عضوا لشرح برنامجهم إلى الحكومة الفرنسية، وإذا أخذنا في الاعتبار الوقت والظروف في برنامج الليبراليين جدير بالاهتمام إذ أن صحيفتهم "التقدم" (le progres) هي التي تعلن مطالبهم، ومن بين هذه المطالب: "التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي، المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية، المساواة في المعاملة وف التعويض عن العمل إلغاء القيود المعرقلة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا، إلغاء قانون الأهالي، تطوير التعليم للجزائريين وإصلاح تعليمهم المهني، تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر وإعادة تنظيم نظام الانتخابات".

إن هذه المطالب ليست جديدة كونها نفس المطالب التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى والتي تبناها أيضا الأمير خالد وهذا يثبت أن الحزب الليبرالي هو محافظ على مطالب الجزائريين إلا أن الحاكم العام بورد (bord) أعلن في 20 جوان مناقشة يطلب من الليبراليين أن يسحبوا اللائحة وهو شخصية مدافعة عن السياسة الاستيطانية.

إن الليبراليين لم ييأسوا على العكس زادوا من همتهم بتكوين وفد من ثلاثين ليبراليا قد غادر الجزائر متوجها إلى فرنسا في 14 نوفمبر 1927، لكي يضع مطالب الفيدرالية مباشرة أمام الحكومة الفرنسية، كان رئيس الوفد هو صالح موسى هني، وقد قابل الوفد وزير الداخلية "ألبير سارو" ثم أصدر هذا بيانا عقب الزيارة جاء فيه أنه قد استقبل الوفد بسرور وأنه قد عين "لجنة من العدول" لكي تدرس المشكل المعقد التي تنتج عن مطالب الجزائريين، ويبدو أن الوفد كان قد عاد دون أية نتيجة إيجابية.

لقد كان الليبراليين متورطين بتقديم لائحة تنص على الاستعمار شيء من الماضي، وأن ينتهي الحاكم العام على تأميم الأراضي كوسيلة الاستعمار، ولكن المشكل لا يكمل في اللائحة بل في من تلاها السيد سيسبان إذ أنه في 20 جوان بدأت مناقشة حادة بخصوص اللائحة كون إن الليبراليين يصرحوا مباشرة بالاستعمار ويرفضونه، هذا ما أدى إلى تدخل "بوردي" طالبا منهم سحب اللائحة وكان أمام الحزب موقفين إما التصلب والوقوف أمام فرنسا أو يتراجعوا مفضلين الموقف الثاني وهو الانسحاب. وفي سنة 1927 شن الليبراليون حملة من أجل تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي، وقد أمدت هذه الحملة لا إلى الجزائر فحسب بل إلى فرنسا نفسها، ونتيجة لذلك أعلن ألبير سارو وزير الداخلية لجنة تتكون من مجموعة أعضاء انطلقت في 6 سبتمبر 1928 لكي تدرس تمثيل الأهالي، وبالفعل فإن الجزائر قد احتلت مكانا هاما في اللجنة الجديدة (سعد الله أبو القاسم، 1983: 371-380).

إلا أن الجزائريين اكتفوا بمبدأ الإبقاء على قسم انتخابي منفصل في المجلس الوطني الفرنسي مثل ما كان الحال في المجالس المحلية في الجزائر. إلا أن قضية التمثيل لم تكن بسيطة كما يبدو فقد كانت تعني أيضا الجواب عما إذا كان الجزائريون سيكتفون بقسم انتخابي واحد مع الفرنسيين أو سيقعون على نظام القسمين، ولقد عبرت جريدة التقدم عن تفضيلهم للقسم الانتخابي المنفصل في المجلس الوطني الفرنسي إلى غاية سنة 1928 كانوا يؤمنون بأن الجزائريين المتجنسين فقط هم الذين يشاركون في الانتخاب، وهذا ما أدى إلى هجمة إعلامية من قبل جريدة الشهاب التي كانت تتكلم باسم العلماء: إن الكل لديهم حق التصويت سواء كانوا متجنسين أو غير ذلك وبذلك فإن قضية التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي لم تتحقق قبل سنة

1947 إن هذا الفشل أحب من تفاؤل الليبراليون الذين سقطت مكانتهم أمام الأهالي من جهة والرأي العام من جهة أخرى، كما تسبب في استقالة فيوليت الذي كان ينادي بسياسة اندماجية في الجزائر شبيهة بسياساتهم (سعد الله أبو القاسم، 1983: 371-380).

5- ميلاد فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

كان الوضع العام في الجزائر متوترا منذ بداية الثلاثينات وذلك نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ونتيجة لتطور الحركة الوطنية. فابتداء من 1930 بدأ تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية يسيطر على المرافق الاقتصادية والاجتماعية في المدن الكبرى والأرياف مما كان له بعض النتائج السلبية على حياة الطبقات الاجتماعية الضعيفة من أوروبيين ومسلمين عموما، وبخاصة على ذلك النوع من العمال الأجراء والفلاحين البسطاء وغيرهم من ذوي الدخل المحدود، ومن أثار تلك الأزمة الاقتصادية أن ظهر غلاء المعيشة واضحا خلال الثلاثينات خصوصا إذا رعيينا أن الدخل الشهري عند العامل البدوي المسلم لم يتعد 11.70 فرنك، في حين أن ثمن الكيلو غرام من الخبز وصل حتى 2.15 فرنك ومن أثارها أيضا هناك بروز ظاهرة البطالة الكبيرة والتسول في المدن وأيضا إثارة الهجرات الداخلية من الريف والخارجية، استوطنت أطراف المدن وبناء الأحياء القصديرية وتفشي الأمراض الخطيرة بين قاطنهما (مهديد إبراهيم، 1986: 75-79).

أما التطور السياسي من الناحية الوطنية فقد جاء نتيجة اليقظة الثقافية والسياسية التي عرفتها الجزائر والتي أدت في النهاية إلى الشعور بالذات الوطنية واكتسبت صلابة في معاداتها للحكم الفرنسي وهذا راجع إلى أن النخبة والنواب المسلمين أخذوا يستقلون تدريجيا بأرائهم منذ تأسيس فيدراليتهم سنة 1922، فأخذوا يلحون بشدة أحيانا في مطالبهم القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فمنذ ولادتها سنة 1931 قامت بنشاطها الديني والتعليمي إذ استطاعت أن تحول بعمق ذهنية الجزائريين الوطنية وتحدث هزة كبيرة في المجتمع الجزائري الأمر الذي أزعج الإدارة الاستعمارية لما يجد نشاط فروعها الإصلاحية من صدى بين الناس (سعد الله أبو القاسم، 1986: 37-76).

صحب هذا التطور السياسي الوطني في النصف الأول من الثلاثينات توترات سياسية ومظاهرات شعبية أنتت نتيجة تجاهل الحكومة الفرنسية إلى مطالب الحركة الوطنية التي مثلتها الاتجاهات المذكورة من الجهة، ونتيجة الإجراءات الاضطهادية خصوصا تلك التي حاولت ضرب الحركة الإصلاحية بغلق المدارس وتحويل المساجد إلى كنائس ومحاربة الصحف الجزائرية لقرار ميشال، ففي جوان 1935 توجه وفد مكون من أعيان ونواب المسلمين إلى مدينة درو (dreux) الفرنسية وذلك بمناسبة احتفال أقيم للسيناتور موريس فيوليت الاشتراكي (مهديد إبراهيم، 1986: 75-79) فحاول الوفد شرح الحالة والوضعية المضطهدة ضد الجزائريين إلا أنه عجز من إثارة الرأي العام الفرنسي، فقرر النواب تكوين وفد جديد من 18 عضو يوصل اتجاهات الرأي الجزائري، وعلى رأسهم تسعة نواب من العملات الثلاث فسافر إلى باريس لاعتراضه لقرار ميشال الذي كان ضدهم (الدين، التعليم، الصحافة) وقد أعد هذا الوفد وثيقة مطالب هامة مست التمثيل البرلماني، وإلغاء قانون الأندجينا ورفع التمثيل في المجالس المحلية بالنسبة للمسلمين.

وكان لخيبة أمل الوفد انعكاسات قوية على النواب أنفسهم إذ حاولوا تقديم استقالتهم حيث سجلت 1600 منها في القطاع القسنطيني وأزيد من 100 في الغرب الجزائري، وإن بلغ خبر فشل النواب في الجزائر قامت مظاهرات صاحبة في تلمسان ردد فيها الشعب عبارات تسقط فرسا ويحيى الإسلام، وصاحبت هذه المظاهرات الاحتفال بالمولود النبوي وتنظيم اليهود معرضهم التجاري فكان مناسبة لتعطيمه وتكسير دكاكينهم من طرف المسلمين وزادت من وحدة المظاهرات في تموشنت وعمت جميع أنحاء الجزائر (أجرون شارل روبر، 1982: 116).

سنة 1934 وفي شهر أوت بالضبط مع حوادث قسنطينة الدامية بين المسلمين واليهود وانتشار الحوادث في القطاع الشرقي، فلم تمضي أشهر قليلة حتى حدثت اضطرابات خطيرة في سطيف (إبراهيم العسكري: 40-43)، أما النتيجة الهامة تتمثل في اتحاد النواب مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

فكانت البادرة من القطاع القسنطيني مبعث الحركة الإصلاحية الأمر الذي كان له الأثر الفعلي على مستوى القطاعين الآخرين خصوصا سنة 1935 وبعد نجاح الجبهة الشعبية في 1936.

إن اتحاد المسلمين زاد من قوتهم فعلى المستوى الغربي تشير تقارير جادة عن الحالة الذهنية عند المسلمين إلى الوصول صدى تحركات ابن جلول إلى أقصى "قرى القطاع الوهراني" وإشعاع اسم باديس فيها مع أسماء أصدقائه ومنهج الشيخ الإبراهيمي في تلمسان ومحمد السعيد الزاهري في وهران هذان اللذان يسانداه بوضوح. النواب الذين يعرفون بعدائهم لفرنسا مثل طالب عبد السلام إذ أن مجمل القرارات تتلخص في اعتقاد المسلمين أن الوقت قد حان للمطالبة الحقيقية بحقوقهم التي تجعلهم سواسية مع الفرنسيين مع إدراكهم أنهم أصحاب حق وسيادة في وطنهم (مهديد إبراهيم، 1986: 75-79).

6- دور النخب الجزائرية في ميلاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني 1936-1937:

أ- ظروف انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول:

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بالعاصمة أول تجمع من نوعه في الجزائر فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن تجمعا تشترك فيه كل النخب وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة.

وقد كانت العوامل التي أدت إلى انعقاده متعددة، فالجزائر منذ فترة النهضة وهي تشرئب إلى حركة جماهيرية، فكانت حركة رد الفعل على التجنيد الإجباري (1906-1914) ولكنها لم تبلغ مرحلة النضج المتمثل في التنظيم وتحديد الرؤية وتنسيق الجهود، ثم كانت حركة الأمير خالد التي تولدت عن وضع جديد سمح به قانون 1919، ولكن السلطات الاستعمارية سرعان ما قضت عليها، بالإضافة إلى أنها كانت حركة محدودة في الزمان والمكان ومرتبطة بشخص الأمير، وكانت ردود الفعل على الاحتفال المئوي سنة 1930 متنوعة ولكنها لم تؤدي إلى تجمع شعبي واسع النطاق، ولعل أول تجمع بالصفة التي نقصدها كان تأسيس جمعية نخبة العلماء سنة 1931 فقد كانت ذلك مناسبة اجتمع فيها عدد كبير من الأشخاص من مختلف التيارات الدينية، ولكنه كان حدثا دينيا

ثقافيا لا سياسيا. ونلاحظ أنه كان محدود الهدف لا يمثل جميع النخب الاجتماعية والسياسية في البلاد.

كما نعلم أن من بين المؤتمرات الإسلامية التي كثرت خلال العشرينات والثلاثينات المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، فعلى الرغم من أن نخبة علماء الجزائر لم يشتركوا فيه إلا أنهم اهتموا بوقائعه وتأثروا به، حيث نجد أن الكاتب "توينبي" قد ادعى بأن المؤتمر الإسلامي الجزائري قد جاء نتيجة المؤتمر الإسلامي بالقدس. ورغم أن الصلة بعيدة بين المؤتمرين زمنيا فنحن لا نستبعد أن تكون الفكرة قد اختمرت في ذهن بعض القادة الجزائريين عندئذ (سعد الله أبو القاسم، 1983: 147). ومهما يكن من أمر فإن فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري تنسب إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، على الرغم من أن البعض ينسبها للدكتور محمد الصالح بن جلول بصفة المتزعم الفيدرالية عمالة قسنطينة. والبعض يروي بأن الحزب الشيوعي كان وراء عقده (العلوي محمد الطيب، 1994: 135).

ب- انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول:

إن الحدث الكبير في تاريخ جمعية العلماء جاء يوم 15 ماي 1936 وذلك حين دعا ابن باديس (محمد الميلي، 1980: 27) زعيم "فدرالية المنتخبين المسلمين" الدكتور ابن جلول إلى عقد مؤتمر إسلامي ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر. وقد شارك في هذا الاجتماع، بالإضافة إلى الدكتور بن جلول، السيد فرحات عباس والسيد محمد عزيز كسوس، وبسرعة تم التوصل إلى عقد اجتماع تحضيرى يوم 6 جوان 1936 بنادي الترقى بالجزائر العاصمة، ثم انعقد المؤتمر الإسلامي في اليوم التالي، أي يوم الأحد 7 جوان 1936. وانضم إلى المؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري وحزب نجم شمال إفريقيا الذي يتزعمه ميصالي الحاج مع العلم أن ميصالي يعتبر يساريا وموقفه تجاه فرنسا واضحا، حيث يطالب إقامة دولة جزائرية مستقلة وبرلمان جزائري منتخب من طرف الجزائريين، وباختصار فإن جمعية العلماء قد تحولت إلى حزب سياسي، وهدفها هو خلق "جبهة إسلامية مثلما خلق الفرنسيون الجبهة الشعبية في فرنسا. وبطبيعة الحال، فإن انغماسها في السياسة سوف يترتب عنه انشقاق في صفوفها لأن نسبة كبيرة من أعضاء الجمعية كانوا يفضلون عدم التحالف مع فيدرالية

المنتخبين المسلمين الموالية لفرنسا والداعية للحصول على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الهوية الإسلامية الجزائرية (بوحوش عمار، 119-228).

وكيفما كان الحال فقد انعقد المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936 بالجزائر العاصمة وخرج المؤتمر ببرنامج سياسي محض، ويستخلص من توصيات المؤتمر الإسلامي أن كل فريق استطاع إدراج النقاط التي يراها سياسية (الخطيب أحمد، 1985: 224).

ج- مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول:

تقدمت كل نخبة في المؤتمر بمطالب تمثل وجهة نظرها... وحتى نخبة النجم التي لم تشارك في المؤتمر تقدمت بمطالبها عن طريقها الخاصة إلى وزير الداخلية بفرنسا... ومعنى ذلك أن كل النخب الجزائرية عبرت عن اتجاهاتها ومطالبها، سواء داخل المؤتمر أو خارجه إذ حاولت كل نخبة أن تفرض رأيها ومطالبها.. إلا أنه في الأخير انتهى تحضير اللجنة المؤقتة إلى كراس للمطالب يوقف بين النزاعات والاتجاهات التي يتكون منها المؤتمر، وتضمن النقاط التالية:

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.
- إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النيابة المالية.
- المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية.

- الإصلاحات الاجتماعية منها التعليم الإجباري للبنين والبنات والشروع في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم، الزيادة في معاهد الصحة من المستشفيات، ومستوصفات وفي معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية، وإنشاء خزينة للعاطلين من العمال (العلوي محمد الطيب، 1994: 140-141).

- الإصلاحات الاقتصادية منها تساوي الأجر إذ تساوي العمل، تساوي الرتبة إذ تساوت الكفاءة، وتوزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة على الجميع، والإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض، توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال، وإلغاء قانون الغابات.

- الإصلاحات السياسية ومنها إعلان العفو السياسي العام، وتوحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات، إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه، النيابة في مجلس الأمة. انتهت مجموعة المطالب المثقف عليها، وهي توضح بأن المؤتمر تمكن من توحيد وجهات النظر المتباينة، وأن يشكل اللجنة التنفيذية المتمثلة لكل الاتجاهات.. وكون في الختام وفده الذي يسافر إلى فرنسا المطالب (جريدة البصائر، 1355-1936: 30).

د- ما بعد الاجتماع الأول للمؤتمر الإسلامي الجزائري:

لقد عرفت الجزائر ما بين شهر جوان وأوت من عام 1936 نشاطا سياسيا مكثفا من جميع الأطراف والهيئات، فالمسلمون الجزائريون تحركوا في إطار المؤتمر الإسلامي أو عن طريق نخبة النجم وأرسلوا وفودا لإبلاغ المطالب.. والأوروبيون أيضا قاموا بنشاط مكثف، واتجهوا وجهتين.

الوجهة الاندماجية، تولتها النخبة الشيوعية والنخبة الاشتراكية وبعض النقابات، قاموا بتحركات لدى الأحزاب اليسارية الفرنسية، ولدى الجبهة الشعبية، وبذلوا مساعي كبيرة قصد احتواء التيار الإسلامي وإقصاء التيار الجزائري الاستقلالي وقد نجحوا في المناورة.

الاتجاه الفرنسي الاستعماري المتطرف الذي يمثل المعمرين ومصالحهم الاحتكارية، وهو اتجاه يعارض كل إصلاح، وكل محاولة لإدماج الجزائريين في المجموعة الفرنسية، لأن الجزائري في نظر هذه الطائفة المتطرفة لم يبلغ بعد مستوى حضاريا يؤهله للاندماج.. كما ترى أن الاندماج يمثل خطرا عليها وعلى مصالحها، لأنه يجعلها أقلية عددية أمام أكتريية جزائرية، والبعض من هذه الطائفة يدعي بأنه يستحيل إدماج جماعة لا تزال متمسكة بقوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، وتسئل البعض من هذه الحثثيات إلى توجه الانتقاد إلى الشريعة الإسلامية، واعتبارها شريعة رجعية تسمح بتعدد الزوجات ولا تعدل في الإرث بين الذكر والأنثى(العلوي محمد الطيب، 1994: 142-143).

هـ- الاجتماع الثاني بالمعرب البلدي:

انعقد الاجتماع الثاني بالملعب البلدي بالعاصمة يوم 2 أوت 1936 بطلب من الشيخ عبد الحميد بن باديس، ليقدم الوفد الجزائري الذي أرسله المؤتمر إلى فرنسا نتائج رحلته واتصالاته بالجهات المسؤولة في فرنسا.

وكان يوما تاريخيا، وصفه الشهاب بقوله: "كان يوما وحيدا في تاريخ الجزائر الحديث، يوم تجمع فيه ما يزيد عن العشرين ألفا من أشبال الجزائر.. وكانوا في مجموعهم وهم كالبحر الزاخر، يمثلون ذات معنوية واحدة هي الأمل" وإن أبرز ما أضفى على اليوم وصف "اليوم التاريخي" وهو ما ألقاه عبد لحميد بن باديس، وميصالي الحاج ن خطب وطنية صادرة عن روح وطنية عالية (جريدة البصائر:2).

6- انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني:

عقد المنتخبون مؤتمر ثاني في جويلية 1937 ولم يكن لهذا المؤتمر صدى المؤتمر الأول الواسع فترددوا فيما يجب القيام به، أما أن يجعلوا منه تجمعا كبيرا للجماهير الجزائرية ومنتخبها ونخبها أو تحويله إلى حزب سياسي. وقاموا بحوصلة سلبية للسياسة الإسلامية التي تقوم بها الجبهة الشعبية، وقرروا أن يبقى المؤتمر تجمعا وفيما للجبهة الشعبية بمعزل عن الأحزاب السياسية، وأن تقام دعاية كبرى لصالح مشروع "بلوم فيوليت" فأسس الأمين العمومي تحت إشراف الشيخ ابن باديس "شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري" التي تبنت برنامج المؤتمر الإسلامي (قداش محفوظ- صاري الجيلالي، :34-35).

- مطالب سياسية: إلغاء القوانين الاستثنائية، منح الحقوق للمواطن الجزائري، فصل الكنيسة عن الدولة، حرية التعبير للصحافة العربية وحرية تعليم اللغة العربية، هيئة مشتركة لجميع الانتخابات.

- مطالب اقتصادية: حق القبول في جميع المناصب العمومية -التوزيع العادل لدخل الميزانية الجزائرية- مساعدة الفلاحة والتجارة والصناع الحديثة والصناعة التقليدية.

- مطالب اجتماعية: التعليم، دمج التعليميين إجبارية اللغة العربية، المنحة عن طريق المسابقة، إنشاء مدارس مهنية وزراعية، إنشاء مستشفيات ومصحات، إلغاء الهيئات الخاصة.

لم يؤدي عمل شعبة المؤتمر الإسلامي الجزائري في هذا شأن عمل المؤتمرين الإسلاميين الجبهة الشعبية إلى مناقشة مشروع "بلوم فيوليت". وبدأ المنتخبون يفقدون صبرهم ويتجرون أكثر وحينئذ يطلبون أن يوافق على مشروع "بلوم فيوليت". وبدأ المؤتمر يهدد ويطلب من المنتخبين أن يستقيلوا وأن يوقفوا كل نشاط ضمن المجالس وذلك قبل العشرين من سبتمبر 1937. وبالفعل لم تكن للمنتخبين الشجاعة لمتابعة نشاطهم. وفي جانفي 1938 طلب ابن جلول بعد حملة سحب الاستقالات من السلطات الفرنسية أن تعتبر رسائل الاستقالات المستشارين البلديين ورؤساء وأعضاء الجماعة لاجية وباطلة (سعد الله أبو القاسم، 1983: 164-166).

وهكذا بدأ المؤتمر يفقد من مكانته وشعبيته وأصبح الشيوعيون من أنصار الأكثر وفاء، كانوا دائما مؤيدين للميثاق الأطلسي ومشروع بلوم فيوليت.. وكان يجب على المؤتمر أن يحصل مهما كلف الأمر على إصلاحات ليبقى ويواصل عمله، وفي بداية الأمر أطلق المنتخبون وأنصار المؤتمر جميعهم حملة كبيرة لصالح مشروع فيوليت. فانعقدت اجتماعات عبر التراب الوطني كله وأرسلت بيانات وعرائض وبرقيات إلى السلطات من نواحي الجزائر كلها، واستعملت في آن واحد التصريحات الولائية والتهديدات والكل يفهم السلطات أنه قد يكون للصبر نهاية ليحل محله اليأس (ابن حسين كريمة، 1979: 36-37).

7- موقف النخب الجزائرية من المشاريع الفرنسية الإصلاحية:

- مشروع لوم فيوليت نموذجا:

فيوليت الحاكم العام السابق للجزائر هو الذي قدم سنة 1931 مشروعا يقترح فيه انخراط المسلمين الجزائريين في المجلس الانتخابي الفرنسي مع المحافظة على حالتهم الشخصية، ويظهر أن قدوم الجبهة الشعبية إلى الحكم هو الذي شجع 000 فيوليت لتقديم هذا المشروع في 30 ديسمبر 1936 إلى مجلس النواب لمناقشته، وسمي بمشروع بلوم-فيوليت لموافقة الرئيس "ليون بلوم" عليه، ويوصى هذا المشروع بمنح الحقوق السياسية إلى النخبة الجزائرية الممتازة من موظفين وأصحاب الدرجات والشهادات، ويبقى هؤلاء محتفظين على أحوالهم الشخصية، ويصبح عدد المسلمين الفرنسيين

الذين يستفيدون من هذا المشروع 21 ألف يكون لهم الحق في الانتخابات مع الفرنسيين.

ويهدف هذا المشروع إلى تصحيح قانون فيفري 1919 الذي يمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين ويكون لهم حق الانتخاب شريطة أن يتخلوا عن حالتهم الشخصية الإسلامية وعرض فيوليت فكرة منح الحقوق الفرنسية إلى بعض الآلاف من الجزائريين المثقفين (الخطيب أحمد، 1985: 242-243)، لقد أثار المشروع حماساً وأمالاً كبيراً لدى الأوساط الجزائرية فقد أظهرت نخبة العلماء مساندتها لها وصرحوا: "أن كل المسلمين الذين أيدوا هذا المشروع ويساندونه يعترفون بمبدأ أن المسلم الجزائرية يستطيع أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي بدون التخلي عن شخصيته" وأيدوه لكونه يمنح الحقوق والمساواة لبعض الجزائريين وكذلك يعترف بحق الشخصية الجزائرية المسلمة لهم. وإن هذا المطلب الأخير في نظر نخبة العلماء هو الهدف الأساسي الذي يعملون من أجل تحقيقه (بوحوش عمار، 235).

والحقيقة أن هدف فيوليت لم يكن خفياً على جمعية العلماء المسلمين، فهم يعلمون أنه أول من منع زعيمهم ابن باديس من الوعظ والإرشاد في أحد المساجد القطر سنة 1927م، ومن ثمة فإن مساندتهم للمشروع لم تكن إلا من حيث المبدأ ما دام يعترف للجزائريين ببقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين مع إعطائهم حق الانتخاب في مجلس الأمة الفرنسي. الذي يستطيعون بواسطته الدفاع عن حقوق مواطنهم المحرومين (عبد الكريم بوصفصاف، 2013: ص 350-351)

ساندت جميع النخب الجزائرية التي انضمت إلى المؤتمر الإسلامي هذا المشروع، فقد أعلنت نخبة اللجنة الجزائرية للمؤتمر الإسلامي في اجتماع لها عقدته يوم 9 جانفي 1937 عن قبولها للمشروع لأنه يدعو للحياة الانتخابية الوحيدة في البلاد وأرسلت بهذا التأييد إلى كل من بلوم وفيوليت.

وقدمت نخبة فيدرالية النواب كل تأييدها للمشروع وقررت أن تضغط على الحكومة الفرنسية لتطبيقه وقد أسهمت بقسط كبير في بث شعار مشروع بلوم فيوليت وأرسلت برقية لهذه المناسبة إلى رئيس الحكومة الفرنسية عبرت له فيها عن شكرها واعترافها بفضل تلك المبادرة العادلة والنبيلة التي ستكون الوسيلة القادرة على منح

تمثيل حقيقي وتحمي في الوقت نفسه السيادة الفرنسية في الجزائر وتوطيد دعائمها، وقد جاء هذا المشروع مطابقا لرغباتها إذ أنها كانت دائما تطالب بمساواة الجزائريين مع الفرنسيين وكذلك فإن هذا يدعم سيادة فرنسا في البلاد وهو خطوط أولى نحو ربط مصير الجزائر بفرنسا وهذا ما كان يطمح إليه النواب في تلك الفترة.

كما كان موقف النخبة الشيوعية مساندا للمشروع فق كتبت جريدة (la lutte sociale) في 16 جانفي 1937 بحث عنوان الشعب الجزائري متفق مع مشروع فيوليت تقول في ذلك كل من يريد أن يتنفس نسيم الحرية والديمقراطية وأن يسير نحو الترقى والتقدم عليه أن يصفق بفرح عظيم لهذا الظفر الأول بالإصلاحات التي كنا ننتظرها.. حزبنا الشيوعي يؤيد بكل قواه هذا المشروع وينشره بين الجماهير الواسعة (ابن حسين كريمة، 1979: 38).

وأمام هذا التأييد الذي حظي به هذا المشروع وقف كبار المعمرين معارضين له ففي 14 جانفي 1937 وقف جميع رؤساء بلديات الجزائر ضد هذا المشروع، وهددوا بتقديم استقالاتهم في حالة مصادقة المجلس عليه، إن وقوف المعمرين ضد هذا المشروع يثبت مدى تخوفهم على مصالحهم وامتيازاتهم في البلاد كما خشوا أيضا أن يتساووا في المعاملة والحقوق مع الجزائريين الذين كانوا يعدون أنفسهم طبقة مميزة عنهم فهم يرفضون المساواة مع الجزائريين (جوليان شارل أندري، 1976: 148-149).

وأیضا من بین معارضي المشروع میصالي الحاج الذي رأى فيه "أداة جديدة بيد الاستعمار مهیأة لتقسیم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير طبقا للأساليب التقليدية التي تسلكها فرنسا" وكان على الرأي العام الفرنسي بالجزائر أن يستمد من هذا السلوك دروسا من المحکمة، فلم یکن شیء من ذلك، وأضرمت النيران من كل جانب على غرار ما جرى سنة 1919 معلنا أن ولاء النخبة قد یسبب فیما لا تحمد عقباه، وإن الهیکل الانتخابي الأهلي قد یعمر بسرعة الهیکل الانتخابي الفرنسي، أنه قد یظهر هذا الخطر حالا في بعض البلديات الريفية حيث توشک أغلبية المجلس البلدي أن تكون مسلمة، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس البلدية، وكانت في ذلك أكبر حجة للمعمرین. وأخيرا إنه إن أنجز الإصلاح فإنه یكون تعديا على السيادة الفرنسية بشمال إفريقيا.

وفي المؤتمر المنعقد بعاصمة الجزائر في 14 جانفي 1937 صرح 300 معرف برفضهم للمشروع بإجماع الأصوات إلا اثنين وخصص "جابريل لا مبار" شيخ مدينة وهران مجلدا لهذه الحروب الصليبية المقدسة، وهو إحدى الشخصيات الأكثر طرافة، وقد وضع هذا العنوان "جميع أعداء فرنسا يؤيدون مشروع فيوليت" وعلى عكس ذلك فإنه متهيج لأن جميع المنتخبين وقفوا ضده "في نساق ممتاز" (عمار بوحوش: 235).

لقد مكن مشروع بلوم فيوليت 21000 أهلي الاستفادة بحق المواطنة في كنف النظام الخاص وكان لهذا العدد أن يزداد كل عام، وكان هذا الانضمام المرغوب فيه من شأنه أن يشكل أثبت حافز في طريق الوطنية وأكثر من ذلك في طريق الوحدة العربية بإقامة ستار من الفرنسية" بين تونس والجزائر، وهو ما يعد ممكنا لما أقر الجنرال ديغول محتواه ثانية في الأمر المؤرخ في سنة 1944 بيد أن المعمرين أجمعوا على إحباط هذا النص الذي كانت تتولد عنه سلامتهم (أجرون شارل روبير، 1982: 144).

لقد عارضت نخبة الجامعة أيضا المشروع حيث ضاعفت نشاطها في الجزائر بعد انتخابات سنة 1936 بواسطة الصحافة والاجتماعات العمومية والتدخلات في المجالس والمؤتمرات. فكانت هي التي ساعدت أكثر من غيرها على بث الإيمان بمشروع "بلوم فيوليت" في الجماهير، وفي باريس انتصب نوابها سفراء للشعب الجزائري، وحملهم حماسهم على الاعتقاد في إيجاز سريع لرغباتهم.

فخيب أملهم عدم نجاحه المحادثات، وهددت مواقعهم الانتخابية الحملات المتضافرة التي وجهها إليهم العلماء الشيوعيون والشبان المسلمون بقيادة طهران، فوقف الدكتور ابن جلول باسمهم موقفا هجوميا ضد الإدارة، وفي ديسمبر 1936 قطعت الجامعة العلاقات مع السلطات العمومية بالجزائر لتفوض الأمر إلى مقررات باريس، وفي مارس 1937 حمل الدكتور ابن جلول بعبارات عنيفة على متصرف بلدية عين مليلة المختلطة ثم شهر الحرب باسم المنتخبين على مبادئ النظام الإداري نفسها مطالب بحذف إدارة الشؤون الأهلية، وأخيرا وجه تعليمات تقضي باستقالة المنتخبين إن لم تتم تزكية مشروع "بلوم فيوليت" قبل انفصال المجالس النيابية، وفي أوت تولى 3 آلاف من المنتخبين بجهة قسنطينة عن نيابتهم ولم يتخل بجهة العاصمة سوى 150 من 4751، واتخذ المنتخبون بوهران موقعا مؤجلا للتنفيذ، لكن الإمساك لم يكن ليشكل

حلا دائما بالرغم من الاضطراب المفيد الذي ينجر عن تجديد الانتخابات. وقد مكنت الاتصالات بالرئيس المكلف يوم 5 أكتوبر بتنسيق السياسة في إفريقيا الشمالية والتنظيمات بشأن عرض مشروع "بلوم فيوليت" على المناقشة من انسحاب مشرق. وفي جانفي 1938 صدر الأمر إلى المنتخبين ليعودوا إلى مقاعدتهم بالمجالس، ولا سبيل إلى اعتبار هذه المظاهرة الكبرى ناجحة (جوليان شارل أندري، 1976: 152).

أما بالنسبة لنخبة حزب الشعب الجزائري فقد رفضت مشروع بلوم فيوليت حيث اعتبرته وسيلة تفرق بين الشعب الجزائري وتعمل على نشر البؤس في المجتمع، وأداة تريد القضاء على هويتهم الجزائرية وعلى عرقهم، وذلك بمنحهم الجنسية الفرنسية فهم لا يعلمون أن لهم دينهم ولغتهم، وتاريخهم، وثقافتهم ولهذا استعملت الإدارة الفرنسية جميع الوسائل كالقوة والخيانة والحيلة للسيطرة عليهم ولكنها لم تنجح (قنانش محمد - قداش محفوظ: 57). إن مشروع بلوم فيوليت لا يلبي في الواقع رغبات الشعب الجزائري ولكنه محاولة أولى من جانب فيوليت لتهدئة الأوضاع في الجزائر ومحاولة لكسب مولاة الشعب من وراء هذا المشروع لأن فرنسا كانت تمر بأزمة اقتصادية وهي بأمس الحاجة إلى خيارات مستعمراتها، زد على ذلك أنها كانت تخشى أن تمتد شرارة الحرب الأهلية الإسبانية آنذاك إلى الشمال الإفريقي كما كان موسيليبي يحرض على الثورة ضدها.

وفي هذا الجو السياسي القلق اضطر فيوليت على إصدار هذا المشروع من أجل دفع الجزائريين ليحسنوا ظنهم بفرنسا حيث راعى قبل كل شيء هذا المشروع مصلحة فرنسا كما كان وسيلة يهدف منها إلى دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، إن في الواقع لم يكن يهيمه في الأمر مصير الشعب الجزائري سواء أن يبقى رافضا لفرنسا وقد دعا إلى أن تبقى الجزائر مستعمرة فرنسية، وهذا ما يؤكد قوله هذا "إذا لم تنصف الجزائريين وتشرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري، وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا" (عبد الكريم بوصوف، 1978: 186).

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع ظهور النخبة الجزائرية أو ما يسمى طبقة المثقفين الأنثيليجانسيا، التي تكونت في ظل ظروف استعمارية صعبة، ومستوى اجتماعي مزري ووضع سياسي صعب، إضافة إلى عامل ازدواجية التكوين، مما فرض على هذه الجماعة (النخبة) لعب دور التوعية والتعليم في حدود الإمكانيات الضئيلة المتوفرة من أجل الدفاع عن قضايا الشعب العادلة وكذا في محاولة التأثير في الرأي العام الجزائري وتنبيهه لمخاطر و أبعاد المشاريع الفرنسية وترسيخ ثقافة المقاومة ضد الممارسات الاستعمارية رغم اختلاف التكوين (العربي أو المفرنس).

إن البعث الحضاري والتكوين الفكري الذي أفرز النخب الجزائرية باختلاف إيديولوجياتها، يمكن إرجاعه إلى الظروف الذي احتضنت كل الإرهاصات الفكرية والثقافية الأولى، إضافة إلى الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر والتي كان لها بالغ الأثر في رسم الأسس الفكرية للمدارس الجزائرية أو المعاهد الخارجية التي أدت إلى ظهور تطلعاتها الفكرية والنضالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تغيرت مواقف أعضاء النخبة السياسية، نظرا للمستجدات الداخلية التي عرفتها الجزائر، خاصة بعد انعقاد عقد المؤتمر الإسلامي 1936 وردود فعل الإدارة الاستعمارية، أين برز الدور النضالي للنخبة المثقفة.

التعريفات:

- الأمير خالد: هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد بدمشق 1875، زاول تعليمه الابتدائي بدمشق والثانوي بالجزائر والعالى بكلية سان سير العسكرية التي تخرج منها ضابطا، وعمل بالجندية الفرنسية برتبة نقيب مدة ثلاثة وعشرين سنة.

- ابن جلول: ولد في منطقة الأوراس سنة 1894 وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة ثم تلقى تعليمه الجامعي بالجزائر.

- فرحات عباس: ولد سنة 1899 في بلدية "طاهير" المختلطة، ومارس تعليمه الابتدائي في مدينة جيجل وتعليمه القانون في ثانوية قسنطينة والجامعي في جامعة الجزائر، وقد تخرج منها صيدليا، وفي سنة 1926 انتخب رئيسا في جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين.

- نجم شمال إفريقيا لم يشارك لأن الحزب الشيوعي عرض اشتراكه مستخدما نفوذه السياسي على الساحة الفرنسية وهدد العناصر الأخرى بأنه ينسحب من المؤتمر إذا ما اشترك فيه النجم.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، الجزائر.
- ابن حسين كريمة، المؤتمر الإسلامي الجزائري وموقف الأحزاب السياسية منه، بحث في المنهجية، جامعة قسنطينة، قسم الدراسات العليا سنة 1979.
- أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.
- الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1985.
- العلوي محمد الطيب، مظاهرات المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني المجاهد، وحدة الطباعة، 1994.
- علي مراد: الحركة الإصلاحية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 1940، ترجمة محمد يحياتن، د. ح، الجزائر العاصمة، 2007.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى.
- جريدة البصائر، السنة الأولى.. الصفحة الثانية.
- جولييان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، مطبعة الدار التونسية للنشر، شوال، 1396هـ/أكتوبر 1976.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع رقم النشر 82-1233، الجزائر، 1983.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة (منقحة)، الجزائر، 1986.
- سلوى لهلال، ظهور النخبة الجزائرية و مرجعياتها، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، (د- ط) العدد 20، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عبد الكريم بوصوف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، سنة 1978.
- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، الطبعة الخامسة. الناشر، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2013.
- قداش محفوظ، صاري الجيلالي، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- قداش محفوظ، صاري الجيلالي، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962. دط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- قنانش محمد، قداش محفوظ، حزب الشعب الجزائري 1937-1939، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر.

- محمد الطيب العلوي، مظاهرات المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبعة 1994.

- محمد الميلي، ابن باديس عروبة الجزائر، الطبعة الثانية، الجزائر، 1980.

- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

- مناصرية يوسف، الاتجاه النوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، طبعة 1988.

- مهديد إبراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينات النهضة والصراع السياسي، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ، وهران، 1986.

- Ahmed Masas, Le mouvement révolutionnaire Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954, essai sur la formation du mouvement nationale, librairie, Edition l'Harmattan, 18 rue de quatre vents, 75006, Paris, 1979.

- Dgeghloul Abdelkader, la formation des intellectuels algériens modernes 1880-1930 in lettres ; intellectuels et militants en Algérie 1880. 1950 office des publications universitaires urax/ Oran 04-88.

- Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algérienne, tome 1, société national d'édition et diffusion 3-B, Zirout youcef, Alger, 1980.